جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

تاريخ البلاد العربية المعاصرة

(ثورة ١٩٢٤ في السودان)

م.د. فاروق عبد الطيف

العام الدراسي٢٠٢٥-٢٠٢٦

المحاضرة السابعة :ثورة ١٩٢٤ في السودان

كان لنشاط جميعة اللواء الأبيض الأثر الكبير في تأجيج الغليان الشعبي ضد الاستعمار البريطاني، فسرت روح الانتفاضة إلى جميع أنحاء السودان، ففي ٩ آب ١٩٢٤ تظاهر طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم مخترقين المدينة حاملين صور الملك فؤاد الأول ورئيس الوزراء سعد زغلول والعلم المصري، وعندما وصلوا إلى سراي الحاكم العام هتف المتظاهرون بحياة الملك فؤاد الأول وسقوط الاستعمار البريطاني، كما اتجه قسم منهم نحو سجن الخرطوم هاتفين بحياة علي عبد اللطيف، الذي كان سجيناً به وقاموا بتوزيع بعض الأسلحة على الأهالي، وفي خلال مسيرتهم سار خلفهم عدد كبير من المواطنين.

وعندما عاد الطلبة إلى مدرستهم وجدوا أن مخازن الأسلحة قد أخليت من الذخائر العسكرية من قبل السلطات البريطانية، فامتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد لهم الذخائر، لكن البريطانيين نجحوا بأساليب الخداع في إنهاء المظاهرة بعد أن أحكموا الحصار عليهم وانتهى الأمر باعتقالهم وسجنهم لمدة أسبوع.

وفي اليوم نفسه حدث تمرد آخر في كتيبة سكة الحديد المصرية، في عطبرة انضم إليه بعض المدنيين السودانيين وتسبب في إتلاف مباني السكك الحديدية، وورش الصيانة كما عطلت بعض السيارات والآلات الميكانيكية فأرسلت السلطات البريطانية قوة تمكنت من قمع الحركة، إلا أن الاضطرابات تجددت في اليوم التالي وبشكل أعنف مما دفع الجنود البريطانيين إلى إطلاق النار على المتظاهرين فقتلوا أربعة منهم وأصيب أحد عشر بإصابات خطيرة، واستمر اندلاع التظاهرات في مدن سودانية أخرى واعتقل عدد كبير من المتظاهرين.

شكلت الإدارة البريطانية لجنة لتقصي الحقائق وتوصلت إلى أن أسباب الثورة لم تكن سياسية فحسب بل كانت هناك أسباب أخرى منها انتشار روح التمرد ضد السلطة البريطانية، وقد قُدِم قادة الثورة للمحاكمة فحكم بالسجن على ثلاثة عشر شخصاً لمدد مختلفة لا تزيد عن السنتين بتهمة قيادة الثورة.

ولما كانت السودان لاتزال تخضع للحكم الثنائي المصري-البريطاني ارسل رئيس الحكومة المصرية سعد زغلول في ١٥ آب ١٩٢٤ احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية طالب فيه بالتوقف عن الإجراءات التعسفية ضد السودانيين، محملاً الإدارة البريطانية في السودان مسؤولية ما حدث نظراً لسياستها الخاطئة التي تبعتها والتي تمثلت بفرض إرادتها بالقوة على

الشعب السوداني وطالبت الحكومة المصرية بتشكيل لجنة مصرية- سودانية للتحقيق في تلك الحوادث.

رفض المندوب السامي البريطاني في مصر احتجاجات الحكومة المصرية بشأن السودان، وعقد المندوب السامي مع (لي ستاك) حاكم السودان ورئيس الوزراء البريطاني رمزي ماكدونالد اجتماعاً في لندن قرروا فيه إبعاد القوات المصرية المتواجدة في السودان إذ عدت بريطانيا أن الحكومة المصرية هي المسؤولة عن ثورة ١٩٢٤ في السودان.

رفض سعد زغلول أن يكون للحاكم العام حق اتخاذ قرارات بإبعاد القوات المصرية أو الموظفين من دون الرجوع للحكومة المصرية، ورغم ذلك الرفض وصلت تعزيزات عسكرية بريطانية وعسكرت في كلية غوردون، وتم إرسال فصائل للمراكز البعيدة من أجل قمع أي ثورة تحدث كما أرسلت الحكومة البريطانية الطراد ويموث إلى ميناء بور السودان مع تعزيزات لقوات الشرطة.

تدهور الوضع بشكل أكبر في السودان بعد حادثة اغتيال حاكم السودان العام (لي ستاك) في القاهرة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤، إذ ألقت الحكومة البريطانية تبعات هذا الاغتيال على الحكومة المصرية، فوجهت إنذارين إلى الحكومة المصرية دعتها في الأول إلى تقديم الحكومة المصرية اعتذاراً عن الحادث، وتقديم الجناة بأسرع وقت، كما فرضت عليها غرامة مقدارها نصف مليون جنيه، كما ارسل المندوب السامي البريطاني في مصر الجنرال (اللنبي) مذكرة إلى سعد زغلول في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٤، تضمنت مطالب قاسية، وفي حالة عدم تنفيذها ستقوم الحكومة البريطانية بإصدار أومر تدعوا إلى إرجاع كافة القوات المصرية من السودان خلال ٢٤ ساعة، وتحويل القوات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية خاضعة للإدارة البريطانية وتحت قيادتها،وقد رفضت الحكومة المصرية تلك المطالب واستقال سعد زغلول من رئاسة الحكومة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ احتجاجاً على مطالب السلطات البريطانية.

تجدد الثورة في السودان

نفذت الحكومة البريطانية بنود الإنذار، فبدأت بعض القطعات المصرية بالانسحاب من السودان، ولكن رفضت القوات المصرية في الخرطوم تسليم ذخيرتها وترك السودان، كما أخذت هذه القوات توحد صفوفها تحت قيادة قائد المدفعية المصرية في الخرطوم العقيد أحمد رفعت، وعندما علم السودانيين في أم الدرمان وغيرها من المدن سارعوا بإعلان تأييدهم وعزمهم على الانضمام إلى القوات المصرية، كما تحركت إحدى

الوحدات العسكرية السودانية للانضمام إلى قوات المدفعية المصريةالاان القوات البريطانية التي كانت تتخذ من كلية غوردون مقراً لها، تصدت لها ومنعتها من التقدم، فحدثت معركة شديدة استمرت يوماً كاملاً قاوم خلالها السودانيين بشجاعة ولكن التفاوت في العدد والعدة فضلاً عن نفاذ ذخيرتهم أدى إلى هزيمتهم.

لم تتوقف الثورة ضد الاحتلال البريطاني عند هذا الحد بل امتدت إلى السجون إذ ثار السجناء السياسيون فتم تقديمهم إلى المحاكمة بتهمة قلب نظام الحكم وأضرب الطلبة عن الدوام، لكن القوات البريطانية استطاعت ان تفرض سيطرتها بالقوة على مختلف المدن السودانية وعلى الرغم من إخفاق ثورة ١٩٢٤ إلا أنها تمكنت من جمع كلمة السودانيين باتجاه مقاومة القوات البريطانية، وشاركت فيها مختلف فئات المجتمع من طلبة ومثقفين، فضلاً عن العسكر، كما كشفت تلك الثورة للسودانيين في تلك المرحلة أن الحكومة المصرية التي جاءت بعد حكومة سعد زغلول لم تكن صادقة في موقفها مع السودانيين في ثورتهم واتضح ذلك بعد ان أصدرت أمراً بسحب القوات المصرية قبل ان تنتهي الثورة، مما جعل الشعب السوداني يواجه القوات البريطانية وحيداً، ونظر للتفاوت الكبير بين إمكانيات لم يتمكن قادة الثورة من تحقيق أهدفها.

الأوضاع في السودان حتى معاهدة ١٩٣٦

دخلت الحركة الوطنية السودانية في أعقاب انتهاء ثورة ١٩٢٤ مرحلة من الضمور استمرت لسنوات عديدة، تبلور فيها العمل الوطني بأشكال عديدة غلب عليه الطابع السلمي وذلك من خلال نشوء المدارس والاتجاهات الفكرية التي أخذت تزاول عملها من خلال المناسبات الأدبية والجلسات التي تعقد في المنازل وفي الأندية الرياضية الاجتماعية.

لذا نشأت مجموعة من الجمعيات منها جمعية أبو روف الأدبية عام ١٩٢٧، في حي أبو روف إحدى أحياء أم الدرمان وقد أسهمت هذه الجمعية إسهاماً كبيراً في دفع الحركة الثقافية في السودان إلى الأمام، وكذلك جمعية المودة التي أسست في أواخر العشرينات، واهتمت بالأدب والثقافة، وجمعية الأشقاء عام ١٩٢٩.

كان إضراب طلا ب كلية غوردون عام ١٩٣١، أول عمل سياسي جماعي قام به المتعلمون ضد السلطة البريطانية بعد ثورة ١٩٢٤، وجاء هذا الإضراب نتيجة لتخفيض رواتب الخريجين، لذا شكلوا لجنة سميت بلجنة العشرة للتفاوض مع الحكومة، وقد أجبر المضربون السلطة البريطانية على إعادة النظر بالتخفيض.

معاهدة عام ١٩٣٦:

عندما عقدت بريطانيا معاهدة عام ١٩٣٦ مع مصر، تضمنت المعاهدة بنوداً تخص تنظيم العلاقة بين الجانبين بشأن السودان، وكان لتطورات الأحداث الدولية أثر بالغ على هذا الموضوع فيما بعد والتي هددت مصر والسودان معاً وكان مصدرها تنامي قوة إيطاليا في ليبيا مما شكل خطراً أصبح يهدد مصر من جهة الغرب والسودان من جهة الشرق ولاسيما بعد احتلال إيطاليا للحبشة.

فرضت هذه التطورات ضرورة الاهتمام بالسودان والدفاع عنه من التهديدات الخارجية، وهذا يعني السماح للقوات المصرية بالتواجد في السودان والمشاركة في إدارة شؤونه، أما بالنسبة للسيادة على السودان في هذا الوقت فقد توصل الجانبان المصري والبريطاني في المفاوضات على ان تستمر إدارته بموجب اتفاقية ١٨٩٩، مع إتاحة الفرصة لتعديلها بموجب معاهدات جديدة وأتفق الطرفان على أن الغاية الأولى لإدارتهما للسودان هي تحقيق رفاهية الشعب السوداني، وعلى أن لا تمس نصوص الاتفاقية مسألة سيادة السودان وتضمنت الاتفاقية مواد أخرى تتعلق بتنظيم هجرة المصريين إلى السودان وعدم التمييز بينهم وبين الرعايا البريطانيين، الذين أعطتهم حرية التنقل بين مصر والسودان، فضلاً عن مواد أخرى تتعلق بالجانب المصري.

وعلى الرغم من الظروف الدولية التي كانت محيطة بالمنطقة، فقد حرصت بريطانيا بعد عام ١٩٣٦ على أن لا تسمح للجيش المصري الذي جاء إلى السودان بموجب معاهدة ١٩٣٦ من الاتصال بالقادة السودانيين، خوفاً من حصول اتفاق بينهم قد يسهم في تهديد وجودهم، ولذلك جعل الحاكم البريطاني العام هو المشرف على القوات البريطانية والمصرية في السودان، كما وضعت الضباط المصريين تحت المراقبة في أماكن تواجدهم.

ومن هنا يتضح أن بريطانيا عندما عقدت معاهدة ١٩٣٦ أبقت الباب مفتوحاً لعقد اتفاقيات مع مصر بعد أن شعرت بأن الأوضاع الدولية في هذه المرحلة غير مشجعة لها لاتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بمستقبل السودان، وعلاقته مع مصر، وكانت الأخيرة راغبة بأن تكون شريكة على الأقل في حكم السودان مع الإدارة البريطانية، إلا أن الحاكم البريطاني العام كان صاحب القرار في الجوانب الإدارية والعسكرية.

جمعية الخريجين:

بدأت فكرة إنشاء مؤتمر الخريجين على يد أعضاء جمعية ود مدني الأدبية، الذين اتخذوا من نادي الخريجين مقراً لاجتماعاتهم، ونقاشاتهم التي جذبت الكثير من خريجي كلية غوردون والمدارس الثانوية في ود مدني حتى أصبح كل عضو في نادي الخريجين في ودمدني أما مشاركاً أو منتسباً في هذه الجماعة.

ولما تم عقد معاهدة ١٩٣٦ فوجئ بها السودانيون بسبب عدم اشتراكهم في المفاوضات في المسائل المتعلقة بالسودان، فقد كان لدى السودانيين قلق من نتائج هذه المعاهدة، من أن تؤدي إلى مزيد من النفوذ البريطاني في السودان، لذلك شعروا بعدم الارتياح منها ، علاوة على أن السودانيين نظروا إلى مصر بأنها قد خذلتهم لمصلحة بريطانيا، فانتقد الخريجون معاهدة ١٩٣٦ لعدم مشاركة ممثلين عن السودان فيها، ولاسيما أن بنود المعاهدة تحتوي على قرارات هامة تؤثر على مستقبل بلدهم.

دعا الخريجون في نهاية عام ١٩٣٧ إلى عقد مؤتمر لهم لوضع برنامج وطني وقد توصل الخريجون بعد العديد من النقاشات التي جرت في نادي الخرجين في أم الدرمان إلى هيئة تمثل الخريجين وتتحدث باسمهم، وكان شكلها النهائي باسم مؤتمر الخريجين، والذي تأسس في شباط ١٩٣٨.

عقد أول اجتماع للمؤتمر في ١٢ كانون الأول ١٩٣٨ حضره (١١٨٠) خريجاً، وانتخب هيئة تتألف من (٦٠) عضواً انتخبت بدورها لجنة تنفيذية من (١٥) عضواً، ولها سكرتير دائم ورئاسة دورية تشمل أعضاء اللجنة، على يتجدد انتخاب الهيئة الستينية واللجنة التنفيذية كل عام.

وعلى الرغم من أن أهداف المؤتمر المعلنة في أهداف اجتماعية، إلا إن الهدف الأساس كان استقلال السودان وإن لم يعلن المؤتمر هذا الهدف علانية بل اخذ جانب الحرص من خلال إعلان أهدافه العامة.

أيدت الإدارة البريطانية قيام مؤتمر الخريجين في البداية لكي تظهر بأنها مؤيدة للحريات العامة في السودان، وكذلك رغبتها في احتواء الفئة المثقفة في السودان وكذلك جاء ضد التأييد متماشياً مع السياسة البريطانية في السودان والقائمة على بث التناقضات، فقد رأت أن في تقوية مؤتمر الخريجين جهة جديدة تضاف للمتنافسين على زعامة الشعب السوداني فضلاً عن إبعاد الأثر المصري عن السودان.

أمـــا الموقـــف المصـــري مـــن قيـــام مـــؤتمر الخـــريجين فقـــد اختلـــف عـــن موقـــف الإدارة البريطانيـــة، إذ عـــده الساســـة المصـــريون صـــنيعة بريطانيـــا، وإن الهدف منه خدمة المصالح البريطانية المتمثلة بعزل السودان عن مصر.